الفهـــــرس

الموضـــــوع	صفحة
مقدمة	٣
الباب الأول	
النظام القانونى لمنازعات التنفيذ	٥
الفصل الأول : التعريف بمنازعات التنفيذ وخصائصها والتمييز بينها وبين النظم الأخرى	٥
المبحث الأول : التعريف بمنازعات التنفيذ وخصائصها	٥
الفرع الأول : فى التعريف بمنازعات التنفيذ	٥
الفرع الثانى : الخصائص العامة لمنازعات التنفيذ	٨
المبحث الثانى : التمييز بين منازعات التنفيذ وما قد يختلط بها من المنازعات الأخرى	١٠
الفرع الأول : منازعات التنفيذ والطلبات الجديدة والإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الأصلى	١٠
الفرع الثانى : منازعات التنفيذ وطرق الطعن فى الأحكام	١٢
الفرع الثالث : منازعات التنفيذ ومنازعات القوة التنفيذية للحكم	١٣
الفرع الرابع : منازعات التنفيذ وتفسير الأحكام	١٤
الفرع الخامس : منازعات التنفيذ وحجية الشىء المحكوم فيه	١٦
الفصل الثانى : التقسيمات المختلفة لمنازعات التنفيذ	١٧
المبحث الأول : تقسيمات منازعات التنفيذ المختلفة	١٧
المبحث الثانى : قواعد رفع منازعات التنفيذ وآثارها	١٨
الفصل الثالث : الإختصاص بنظر منازعات التنفيذ وشروط قبولها	٢٩
المبحث الأول : الإختصاص بنظر منازعات التنفيذ وشروط قبولها	٢٩
الفرع الأول : إختصاص قاضى التنفيذ نوعياً بنظر منازعات التنفيذ	٢٩
الفرع الثانى : شروط قبول منازعات التنفيذ	٣٣
المبحث الثانى : طبيعة الحكم الصادر فى منازعات التنفيذ	٣٨
المبحث الثالث : الطعن فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ	٤١
الفرع الأول : الطعن فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الموضوعية	٤١

الفرع الثانى : الطعن فى الأحكام الصادرة فى المنازعات الوقتية ٤٣
الفرع الثالث : الطعن فى الأعمال الصادرة من قاضى التنفيذ غير منازعات التنفيذ ٤٤

الباب الثانى

دراسة تطبيقية لمنازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ٤٧

الفصل الأول : منازعات التنفيذ الوقتية ٥١
المبحث الأول : إشكالات التنفيذ الوقتية التى ترفع من المدين ٥١
أولاً : أن يكون الحكم غير جائز التنفيذ قانوناً ٥١
ثانياً : إنعدام الحكم المنفذ بمقتضاه ٦٠
ثالثاً : طلب وقف التنفيذ بسبب غموض فى منطوق الحكم ٦٣
رابعاً : طلب وقف التنفيذ لكون المبلغ المحكوم به غير محقق الوجود ٦٤
خامساً : طلب وقف التنفيذ لأسباب تتعلق بموضوع الإلتزام ٦٨
سادساً : الإشكالات المتعلقة بمقدمات التنفيذ ٧٤
سابعاً : المنازعات المتعلقة بكيفية حصول التنفيذ ٧٥
ثامناً : الإشكالات المتعلقة بإجراءات الحجز ٧٦
تاسعاً : الإشكالات التى تعترض إجراءات البيع ٧٩
عاشراً : الصعوبات التى تعترض إجراءات التنفيذا لعقارى ٨٠
حادى عشر : الإشكالات المتعلقة بأهلية طرفى النزاع ٨٦
ثانى عشر : الإشكالات التى ترفع من الدائنين وأسبابها ٨٧
ثالث عشر : الإشكالات التى ترفع من الغير ٩٢
المبحث الثانى : إشكالات التنفيذ الوقتية فى الأحكام الجنائية ٩٥
المبحث الثالث : إشكالات التنفيذ الوقتية فى أحكام المحكمين ١٠١
المبحث الرابع إشكالات التنفيذ الوقتية فى الأحكام والأوامر الأجنبية ١٠٤
المبحث الخامس : الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأوامر على العرائض ١٠٥
المبحث السادس : إشكالات التنفيذ الوقتية فى أوامر الأداء ١٠٦
المبحث السابع : الإشكالات الوقتية المتعلقة بمحاضر الصلح ١٠٧

المبحث الثامن : الإشكالات الوقتية فى تنفيذ أوامر تقدير الرسوم القضائية ١٠٩
المبحث التاسع : الإشكالات الوقتية الخاصة بأوامر تقدير مصاريف الدعوى ١١٣
المبحث العاشر : إشكالات التنفيذ المتعلقة بأوامر تقدير أتعاب الخبراء ١١٧
المبحث الحادى عشر : إشكالات التنفيذ فى العقود الموثقة والرسمية ١١٧
المبحث الثانى عشر : الأوراق الأخرى المعتبرة سندات تنفيذية ١٢١
المبحث الثالث عشر : إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية ١٢٢
المبحث الرابع عشر : الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأوامر الخاصة بالضرائب ١٢٤
المبحث الخامس عشر : الإشكالات الوقتية التى تدخل فى إختصاص هيئات قضائية أخرى ١٢٥
المبحث السادس عشر : إشكالات التنفيذ الوقتية فى القرارات الإدارية ١٣٠
الفصل الثانى : المنازعات المستعجلة المتفرعة عن التنفيذ ١٣٣
المبحث الأول : دعوى عدم الإعتداد بالحجز ١٣٤
المبحث الثانى : دعوى الإيداع والتخصيص ودعوى قصر الحجز ١٤١
الفرع الأول : الإيداع والتخصيص ١٤٢
الفرع الثانى : دعوى قصر الحجز ١٥٠
الفصل الثالث : منازعات التنفيذ الموضوعية ١٥٥
المبحث الأول : دعوى إسترداد المنقولات المحجوزة ١٥٥
المبحث الثانى : دعوى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة ١٧١
المبحث الثالث : دعوى الإلزام الشخصى ١٧٦
المبحث الرابع : دعوى رفع الحجز ١٨٣
المبحث الخامس : دعوى إختصاص الحاجز الوحيد بحصيلة بيع الدين المؤجل فى ذمة المحجوز لديه ١٨٨
المبحث السادس : دعوى الإعتراض على قائمة شروط البيع ١٨٨
المبحث السابع : المنازعة أمام قاضى التنفيذ قبل جلسة بيع العقار ١٩٣

المبحث الثامن : الطعن فى حكم ايقاع البيع ١٩٣
المبحث التاسع : الدعوى الأصلية ببطلان حكم إيقاع البيع أو إلغائه ١٩٦
المبحث العاشر : الدعوى الأصلية ببطلان إجراءات التوزيع ٢٠٠
المبحث الحادى عشر : دعوى الإستحقاق الفرعى ٢٠٤

الباب الثالث

فى منازعات الحجوز الادارية ٢١٧

الفصل الاول : فى منازعات الحجوز الإدارية ٢١٧
الفصل الثانى : فى أحكام النقض بشأن منازعات الحجوز الإدارية ٢٢١
* إختصاص قاضى التنفيذ بها ٢٢١
* منازعات التنفيذ العقارى الإدارية ٢٣٣
* أحكام المحكمة الإدارية العليا بشأن الحجز الإدارى ٢٣٦

الباب الرابع

قضاء التنفيذ فى الاشكالات

الوقتية والمستعجلة والموضوعية ٢٤٩

(١) الاختصاص بنظر استئناف الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية. ٢٥١
(٢) الدعوى ببراءة الذمة من الدين المحجوز من أجله دون بطلان الحجز الموقع استيفاء له، دعوى عادية وليست دعوى تنفيذ موضوعية وتخرج بالتالى عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٥٥
(٣) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بقرار إدارى عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٥٧
(٤) اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعة التنفيذ المتعلقة بقرار الهدم سواء أكان هدماً كلياً أو جزئياً وكذلك قرار التدعيم أو الترميم أو الصيانة الصادر طبقاً لنصوص وأحكام الباب الثانى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ٢٦٠
(٥) إختصاص قاضى التنفيذ بمنازعة التنفيذ المتعلقة بحكم إدارى مالى أى ينصب تنفيذه على المال، ويختص به قاضى التنفيذ

وذلك بإعتبار جهة القضاء العادى والتى يفرتع عنها قاضى التنفيذ هى صاحبة الولاية العامة فى المنازعة المتصلة بالمال. ٢٦٢
(٦) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بقرار الاستيلاء للمنفعة العامة باعتباره قراراً إدارياً من إختصاص قاضى التنفيذ. ٢٦٤
(٧) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بحكم إدارى غير منصب تنفيذه على مال أو مآله التنفيذ على مال عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٦٧
(٨) ١ - اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ الوقتية فى الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إذا كان التنفيذ متعلقاً بحكم من جنائى مالى وكانت المنازعة مرفوعة من غير المتهم، وانصب النزاع على الأموال المنفذ عليها. ٢٦٩
٢ - عدم جواز الحجز على أموال الشركة لدين على أحد الشركاء ٢٦٩
(٩) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها، عن اختصاص قاضى التنفيذ واختصاص المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها الأرض عين النزاع بها ٢٧١
(١٠) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بحكم صادر عن هيئة تحكيم عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٧٤
(١١) قاضى التنفيذ ليس دائرة مختصة بالتنفيذ بالمحكمة الجزئية، وإنما هو محكمة قائمة بذاتها. ٢٧٦
(١٢) إختصاص قاضى التنفيذ بمنازعة التنفيذ المتعلقة بحكم صادر من محكمة القيم ٢٧٩
(١٣) خروج منازعة التنفيذ المتعلقة بالنزاع فى شخصية المتهم عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٨٢
(١٤) الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الاشكال لأن الدين المحجوز من أجله مقرر بمقتضى حكم جنائى فى غير محله. علة ذلك ٢٨٥

(١٥) خروج منازعة التنفيذ المرفوعة من المحكوم عليه (المتهم) بشأن الحكم الجنائى الصادر ضده عن إختصاص قاضى التنفيذ واختصاص محكمة الجنايات بها إذا كان الحكم المستشكل فيه صادر منها، ومحكمة الجنح المستأنفة فيما عدا ذلك ٢٨٨
(١٦) خروج الاشكال فى تنفيذ قرار قاضى الحيازة عن اختصاص قاضى التنفيذ ٢٩٠
(١٧) اختصاص قاضى التنفيذ بنظر الاشكال الوقتى فى أمر تقدير الرسوم القضائية أياً كان أطراف هذا الأمر وصفتهم وسواء أكان الاشكال بين شركتى قطاع عام أو شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى أو غير هؤلاء ٢٩٢
(١٨) عدم ورود الاشكال على الأحكام المقررة أو المنشئة إذ لا يقبل من الأحكام التنفيذ الجبرى إلا ما كان صادراً منها بإلزام ٢٩٦
(١٩) فقدان الحكم المستعجل لقوته التنفيذية بصدور حكم موضوعى بغير النظر الذى انتهى إليه الحكم المستعجل ٢٩٨
(٢٠) مدى جواز الاشكال المبنى على المقاصة القانونية ٣٠٠
(٢١) الايداع القانونى الذى يزيل القوة التنفيذية للحكم العمالى المستعجل ٣٠٣
(٢٢) اشكال فى أمر تقدير أتعاب خبير ٣٠٤
(٢٣) الحكم الصادر بإزالة المبانى أو المنشآت الآيلة للسقوط حكم عينى يتعلق بالعقار المحكوم بازالته ولا يتأثر بالأشخاص أو شاغلى العقار ٣٠٦
(٢٤) ورود طلب وقف اجراءات الحجز الذى لم يشرع فى اتخاذ اجراءاته بعد، على غير محل، مثال حجز إدارى ٣٠٩
(٢٥) عدم جواز الحجز على مكتب المحامى وكافة محتوياته المستخدمة فى مزاولة المهنة (مادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماه المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة

١٩٨٤ ٣١٢
(٢٦) اشكال فى تنفيذ حكم لعدم دستوريته ٣١٣
(٢٧) الحكم الصادر من المحكمة التأديبية يصلح سنداً تنفيذياً رغم الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طالما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه ٣١٦
(٢٨) ١ – عدم جواز نظر الاشكال لسبق الفصل فيه فى اشكال آخر
٢ – الاشكال المعكوس بطلب الاستمرار فى التنفيذ هو الوجه الآخر لطلب وقف التنفيذ ٣١٧
(٢٩) الاشكال من المحكوم عليه... يتعين أن يكون مبناه أموراً لاحقة على صدور الحكم المرفوع عنه الاشكال ٣٢١
(٣٠) عدم جواز الالتجاء الى طريق من طرق التنفيذ إلا إذا توافرت شروط هذا الطريق – وإلا كان التنفيذ باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لتعلقه بالطرق المقررة قانوناً للحصول على الحماية القانونية ٣٢٢
(٣١) ليس من مهمة قاضى التنفيذ تفسير الأحكام أو العقود الواجبة التنفيذ ولا الفصل فى أصل الحق ٣٢٥
(٣٢) البطلان المقرر جزاء لتخلف أو تعيب اعلان السند التنفيذى هو بطلان نسبى غير متعلق بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة المنفذ ضده الذى لم يعلن، أو أعلن إعلاناً باطلاً، فله أن ينزل عنه فيكون التنفيذ بغير هذا الإعلان صحيحاً، وليس لغيره التمسك به ٣٢٧
(٣٣) جواز الحكم بعدم قبول الاشكال لعدم اختصام المستشكل الملتزمين فى السند التنفيذى، إذا كلفته المحكمة بذلك دون جدوى، (مادة ٣١٢ مرافعات) ٣٢٨
(٣٤) جواز تأسيس الاشكال فى تنفيذ حكم على أمور سابقة على صدور ذلك الحكم، إذا ثبت أن المحكوم عليه (المستشكل) لم يمثل الدعوى الموضوعية الصادر فيها ذلك الحكم الموقع عنه

الاشكال ولم يعلن بها إعلاناً صحيحاً، وكان ميعاد الطعن فى ذلك الحكم لازال مفتوحاً أو طعن فيه بالفعل، وذلك خلافاً للقاعدة العامة المقررة فى عدم جواز تأسيس الاشكال على أمور سابقة على صدور الحكم المرفوع عنه الاشكال ٣٣٠
(٣٥) اشكال من الخلف العام (ورثة المحكوم ضده) ٣٣٢
(٣٦) اشكال فى تنفيذ حكم نفقة... للطعن فيه بالاستئناف... الحكم الصادر بنفقة يعتبر سنداً تنفيذياً ولو طعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف ٣٣٤
(٣٧) اشكال فى حكم حبس أحوال شخصية من المحكوم عليه ٣٣٦
(٣٨) اشكال فى حكم عمالى صادر طبقاً لنص المادة ٦٦ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ٣٣٧
(٣٩) اشكال فى حكم صادر بالحاق محضر صلح بمحضر جلسة وإثبات محتواه فيه وجعله بع فى قوة السند التنفيذى (عقد صلح مصدق عليه من المحكمة) ٣٣٩
(٤٠) اشكال فى أمر أداء ٣٤٣
(٤١) اشكال فى أمر ولائى (أمر على عريضة) ٣٤٥
(٤٢) اشكال فى أمر تقدير رسوم شهر عقارى ٣٤٦
(٤٣) اشكال فى أمر تقدير رسوم قضائية ٣٤٨
(٤٤) اشكال فى أمر تقدير مصاريف دعوى ٣٥١
(٤٥) اشكال فى أمر تقدير أتعاب محاماه ٣٥٣
(٤٦) جواز التنفيذ بموجب عقود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقبض شىء ٣٥٤
(٤٧) وجوب أن يعلن الى المدين عند الشروع فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد بمستخرج من حسابه من واقع دفاتر الدائن التجارية ٣٥٤
(٤٨) وجوب استصدار أذن من قاضى الأمور المستعجلة وليس قاضى التنفيذ ببيع مقومات المحل التجارى المرهون ٣٥٤

(٤٩) اشكال من الغير حائز العين محل النزاع بصفته مستأجر اياها ٣٥٨

(٥٠) من حل قانوناً أو إتفاقاً محل الدائن فى حقه، حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ، فإذا حدث وتحققت الخلافة (الحلول) بعد بدء إجراءات التنفيذ، فإن الخلف يتابع الاجراءات دون حاجة لإعادة ما تم منها (مادة ٢٨٣ مرافعات) ٣٦٠

(٥١) لا تعارض بين حق الملكية وحق الايجار ٣٦٢

(٥٢) مسئولية الشركة الدامجة عن حقوق والتزامات الشركة المندمجة فيها ٣٦٤

(٥٣) جواز التنفيذ على أحد المدينين المتضامنين بكامل الدين (مادة ١/٢٨٥ مدنى) ٣٦٥

(٥٤) عدم جواز الحجز على أموال الشركة لدين فى ذمة أحد الشركاء فيها ٣٦٧

(٥٥) اشكال من شريك فى محل محكوم بإخلاء مستأجره الأصلى منه.. إذ ينفذ هذا الحكم على الشريك ولو لم يختصم فى الدعوى التى يرفعها المؤجر بإخلاء شريكه المستأجر للعين ٣٦٨

(٥٦) عدم جواز تمسك المدين الأصلى فى الورقة التجارية المظهرة تأمينياً فى مواجهة المظهر اليه حسن النية بتخالصه مع المظهر من الدين موضوع الورقة ٣٧١

(٥٧) اعتبار من امتد إليه عقد الايجار طبقاً للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مستأجراً أصلياً للعين المؤجرة. بما يستوجب اختصامه عند المقاضاة بشأنها ٣٧٣

(٥٨) نفاذ عقد الايجار الذى يبرمه المشفوع منه للعقار المشفوع فيه فى حق الشفيع الذى يحل محل المشفوع منه فيها، ما له من حقوق وما على من التزامات ٣٧٥

(٥٩) زوال القوة التنفيذية للحكم المستعجل القاضى بطرد المستأجر من العين المؤجرة بسبب التأخير فى سداد الأجرة إعمالاً للشرط الصريح الفاسخ، إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف

والأتعاب عند تنفيذ الحكم ٣٧٩
(٦٠) اشكال فى تنفيذ حكم مستعجل صادر بالطرد للتأخير فى سداد الأجرة المستحقة.... استلام المؤجرة للأجرة عن شهور لاحقة للحكم بالطرد يتغير به مركز الخصوم ٣٨٠
(٦١) امتياز المؤجر المقرر على ما بالعين المؤجرة من منقولات ٣٨٢
(٦٢) المساكنة منذ بدء الايجار تنشىء للمساكنين من غير الأقارب المنصوص عليهم فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حقاً فى البقاء فى العين المؤجرة رغم وفاة المستأجر الأصلى، أو تركه العين ٣٨٤
(٦٣) إن مجال تخيير المستأجر الذى أقام مبنى مملوكاً له، مكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستئجاره، فى الاحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة عن الوحدة المؤجرة إنما محالة دعوى الاخلاء التى يقيمها عليه المالك لهذا السبب وليس الاستشكال فى تنفيذ حكم اخلائه لهذا السبب ٣٨٧
(٦٤) اشكال من زوجة المستأجر الأصلى للعين المؤجرة ٣٨٩
(٦٥) اشكال من المستأجر من الباطن ٣٩٠
(٦٦) اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه (مادة ٣٧٥ مرافعات) وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه ليس معلقاً بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة المدين وليس لغيره التمسك به ٣٩٢
(٦٧) جواز رفع الاشكال من الغير بعد تحديد ميعاد لبيع المحجوزات ٣٩٣
(٦٨) سقوط الحجز لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه طبقاً للمادة ١/٣٧٥ مرافعات مقررة لمصلحة المدين وغير متعلق بالنظام العام ٣٩٥
(٦٩) عدم قبول الاشكال فى حجز ما للمدين لدى الغير لتمامه

٣٩٧ بمجرد إعلانه للمحجوز لديه
(٧٠) إعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف بإتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائى أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لاشكال إثارة المدين أو الغير أو لعدم وجود مشترٍ للمنقول المحجوز ٣٩٨
(٧١) عدم جواز ورود الاشكال على حكم صادر فى اشكال آخر ٤٠٠
(٧٢) التنازل عن السند التنفيذى يفقده قوته التنفيذية ويزيل عنه صفته كسند تنفيذى (مثال بشأن حكم) ٤٠٢
(٧٣) زوال القوة التنفيذية للحكم المستعجل بإلغائه استئنافياً وفقدانه بذلك صفته كسند تنفيذى ٤٠٣
(٧٤) القضاء من محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم النهائى الحائز مؤقتاً لقوة الأمر المقضى يفقده صفته كسند تنفيذى مؤقتاً حتى يبت فى الطعن بالنقض المرفوع عنه ٤٠٥
(٧٥) الحكم الصادر بغرامة تهديدية لا يعتبر سنداً تنفيذياً صالحاً للتنفيذ بمقتضاه لأن الدين الوارد به غير محقق الوجود إذ هو دين إحتمالى قد يحكم به أو لا يحكم فى حالة عرض الأمر على المحكمة للمطالبة بالتعويض (عدم قبول الاشكال فيه) ٤٠٦
(٧٦) ١ – جواز حجز المال المرهون
٢ – جواز الحجز على الحجز ٤٠٨
(٧٧) القضاء بعدم الاعتداد بتنفيذ حكم ما، يترتب عليه زوال اجراءات ذلك التنفيذ، وما ترتب عليه من آثار لاحقة عليه ٤١٠
(٧٨) زوال القوة التنفيذية للحكم النهائى الحائز لقوة الأمر المقضى بنقضه من محكمة النقض ٤١٢
(٧٩) اشكال فى تنفيذ حكم مستعجل لتغير مركز الخصوم فى الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم عن تلك التى صدر على

أساسها ٤١٤
(٨٠) جواز الحجز على أموال الشريك المتضامن فى شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بمقتضى حكم بدين فى ذمة الشركة ٤١٨
(٨١) جواز اختصام الشركة بذكر اسمها المميز لها فى صحيفة الدعوى ودون اقتران اسمها باسم ممثليها طالما كانت هى المتصورة بذاتها فى الخصومة ٤١٨
(٨٢) عدم سريان الامتداد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عل العين المؤجرة مفروشة ٤٢٠
(٨٣) اشكال من الشركة المحكوم عليها بسبب الحجز على أحد فروعها دون مقرها الرئيسى.. جواز الحجز على أحد فروع الشركة. إذ أن جميع أموالها ضامنة لديونها.. ٤٢٣
(٨٤) وجوب رفض الاشكال الوقتى إذا قضى فى الاشكال الموضوعى برفضه... مثال ذلك رفض طلب وقف اجراءات الحجز المقام من الغير بسبب رفض دعوى استرداد المنقولات المحجوزة المرفوعة منه ٤٢٤
(٨٥) اشكال فى تنفيذ حكم بسبب سقوطه بالتقادم الطويل ٤٢٥
(٨٦) الحق فى الحبس : يجوز للمقاول وهو ملتزم بعلم أن يمتنع عن تنفيذ التزامه حتى يوفى له رب العمل ما يتعهد بتعجيله اليه من أجره وله أن يستشكل لهذا السبب فى تنفيذ حكم لم يكن طرفاً فيه. أما اذا كان طرفاً فيه فلا يكون له أن يبنى اشكاله فى التنفيذ على هذا السبب لأنه من الأمور السابقة على صدور الحكم المستشكل فيه والذى يخرج عن نطاق الاشكال الذى يتعين أن يكون بناء على أمور احقة على صدور الحكم المرفوع عنه الاشكال ٤٢٧
(٨٧) وجوب اشتمال اعلان السند التنفيذى على التكليف بالوفاء وبيان المبالغ المطلوب التنفيذ بها (مادة ٢٨١ مرافعات) ٤٢٩
(٨٨) اشكال فى تنفيذ حكم صادر بتعويض موروث بسبب عدم

تقديم شهادة افراج عن التركة طبقاً لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ (عدل بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ٨٩) ٤٣٠

(٨٩) اشكال فى حكم مستعجل بسبب استئناف هذا الحكم... اعتبار الحكم المشمول بالنفاذ المعجل سواء بقوة القانون أو بأمر المحكمة سنداً تنفيذياً صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ولو كان ابتدائياً قابلاً للطعن فيه بالاستئناف أو طعن فيه بالفعل بهذا الطريق ٤٣٢

(٩٠) عدم جواز الحجز على أموال المشروعات الخاضعة لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ ٤٣٤

(٩١) الدفع بإعتبار الحجز الإدارى كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر ذلك الحجز بورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات، دفع موضوعى لتعلقه بموضوع الدعوى المرفوعة بشأن ذلك الحجز لا بإجراءات هذه الدعوى ٤٣٦

(٩٢) الضابط فى تحقيق وجود الدين المحجوز من أجله ٤٤٤

(٩٣) عدم تطلب المشرع بحجز ما للمدين لدى الغير سبق اعلان المدين بالسند التنفيذى ٤٤٦

(٩٤) بطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم اشتمال محضره على صورة الحكم المنفذ بمقتضاه (السند التنفيذى) ٤٤٦

(٩٥) بطلان حجز ما للمدين لدى الغير لخلوه من بينة نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته الى المحجوز عليه ٤٤٦

(٩٦) ابلاغ المحجوز لديه بدعوى رفع الحجز يترتب عليه منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فى الدعوى لرفع الحجز بحكم نهائى أو مشمول بالنفاذ المعجل وإبلاغه بهذا الحكم (مادة ٣٣٥ مرافعات) ٤٤٩

(٩٧) الطعن فى قرار لجنة الطعن الضريبى لا يمنع من أداء الضريبة على أساس مقدارها المحدد فى هذا القرار (مادة ١٦٠ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الدخل المقابلة

للمادة ١٥٩ من ذات القانون المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣) وبالتالى جواز الحجز اقتضاء لهذا الدين الضريبى ٤٥٢

(٩٨) ١ – مستأجرو العقارات مسئولون بالتضامن مع أصحابها عن أداء الضريبة العقارية المستحقة عليها (مادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية)

٢ – صاحب المبانى مسئول بالتضامن مع صاحب الأرض عن أداء الضريبة العقارية... (المادة ٢٦ السالف الاشارة اليها فى فقرتها الأخيرة) ٤٥٥

(٩٩) ١ – الأصل أن جميع الحجوز الإدارية حجوز تنفيذية إلا إذا نص المشرع على خلاف ذلك فيعتبر استثناء من هذا الأصل

٢ – نص المادة ١٧١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل والذى يجيز لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظى إذا تبين لها أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع ٤٥٧

(١٠٠) العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين فى حق الحاجزين فى التنفيذ العقارى هى بشهر التصرف قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، ولا يعتد فى هذا الشأن بثبوت تاريخ التصرف ٤٦٢

(١٠١) جواز التنفيذ بموجب سند تنفيذى واحد، بطرق تنفيذ مختلفة ٤٦٥

(١٠٢) حائز العقار الذى سلبت حيازته بناء على تنفيذ حكم قضائى ليس طرفاً فيه، طلب بطلان هذا التنفيذ ورد حيازته ٤٦٧

(١٠٣) دين الأجرة المقرر بمقتضى قرار لجنة تقدير القيمة الايجارية دين محقق الوجود بمجرد صدور ذلك القرار وذلك لما هو مقرر من نافذ ذلك القرار من وقت صدوره ولو طعن فيه، فهو من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيها... وبالتالى فإن الحجز بموجب هذا الدين أو أحد عناصره – كدين

الضرائب العقارية الذى هو أحد عناصره ـ جائز ٤٧١
(١٠٤) حق الاجارة بإعتباره عنصراً من عناصر المتجر أو المصنع ـ حق مالى يجوز التصرف ـ فيه أو الحجز عليه من دائنى المستأجر ما لم يتعلق به حق الغير وقت التصرف أو الحجز ٤٧٣
(١٠٥) جواز الحجز على أدوات الصناعة التى يستعملها عمال المدين، ولا يستعملها هو بنفسه ٤٧٥
(١٠٦) التظلم من أمر صادر من قاضى التنفيذ بإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل تنفيذ حكم تم نقضه. هذا الأمر ليس سند تنفيذى مستقل بذاته، إذ لم يصدر بإلزام جديد لأحد بغير ما قضى به الحكم الصادر بنقضه بل هو مجرد توجيه للمحضر بتنفيذ الحكم الأخير بإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل تنفيذ الحكم المنقوض ٤٧٧
(١٠٧) عدم قبول طلب عدم الاعتداد بالحجز أو الغائه الذى يقدم الى المحكمة بطريق ابدائه أمام المحضر بالطريق المقرر قانوناً لرفع الدعوى العادية ٤٨٠
(١٠٨) تظلم من أمر صادر من قاضى التنفيذ ببيع محل تجارى مرهون بكافة محتوياته المادية والمعنوية اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بإصدار الأمر ببيع المحل التجارى ـ طبقاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجرية ورهنها ٤٨٢
(١٠٩) القضاء فى دعوى صحة الحجز، بصحة إجراءاته يكون له حجية وليس للمحجوز عليه أو المحجوز لديه إن كان طرفاً فى الدعوى أن يتمسك بعد ذلك بأى سبب من أسباب بطلان الحجز، ولو تعلق هذا السبب بالنظام العام ٤٨٧
(١١٠) نموذج حكم فى دعوى تنفيذ مستعجلة بطلب استبدال حارس على المحجوزات بآخر ٤٩٠
(١١١) ١ – دعوى رفع الحجز والتى تعتبر منازعة موضوعية فى

التنفيذ هى الدعوى التى يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز معترضاً على الحجز طالباً إلغاءه لأى سبب من الأسباب المبطلة له موضوعية كانت أم شكلية وذلك بقصد التخلص من آثاره

٢ – الحجز على ريع عقار تحت يد مستأجريه لدين فى ذمة مالكه بعد بيعه بموجب عقد بيع ابتدائى لآخر – غير جائز ٤٩٢

(١١٢) دين الاشتراكات المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صيرورته نهائياً واجب الأداء بفوات ميعاد الاعتراض عليه أمام الهيئة ذاتها دون حصول ويعتبر بصيرورته نهائياً، ديناً حال الأداء، ومحقق الوجود وبالتالى جواز الحجز إقتضاء له ٤٩٤

(١١٣) نموذج فى حكم دعوى بطلب الزام محجوز لديه وذلك لعدم التقرير بما فى الذمة على النحو المقرر قانوناً ٤٩٦

(١١٤) نموذج حكم فى دعوى استرداد منقولات ٥٠٠

(١١٥) نموذج حكم فى دعوى اعتراض على قائمة شروط بيع ٥٠٣

(١١٦) حكم آخر فى اعتراض على قائمة شروط بيع ٥٠٥

(١١٧) دعوى بيوع والحكم الصادر فيها ٥١٠

(١١٨) نموذج حكم فى دعوى بطلب توزيع حصيلة تنفيذ ٥١٢

(١١٩) نموذج حكم فى طلب توزيع حصيلة تنفيذ ٥١٥

(١٢٠) نموذج حكم فى دعوى استحقاق فرعية ٥١٨

(١٢١) الحجز الذى يوقع لدين ممتاز – عدم لزوم تسجيل محضره ٥٢٠

(١٢٢) بطلان الحجز لسقوط دين الضريبة المحجوز من أجله بالتقادم الخمسى ٥٢٣

(١٢٣) دعوى إنتهاء مهمة حارس المحجوزات – دعوى تنفيذ مستعجلة ٥٢٥

الباب الخامس

بعض المآخذ القضائية على الأحكام الصادرة من محاكم التنفيذ ٥٢٩

(١) وجوب رفع الاشكال فى تنفيذ الأحكام الجنائية من غير المحكوم عليه لاختصاص القضاء المدنى (قاضى التنفيذ) بنظره ٥٣١

(٢) شروط الحكم كسند تنفيذى ٥٣٢

(٣) جواز الاستشكال فى الحكم المستعجل متى تغيرت مراكز الخصوم عن تلك التى صدر فى ظلها ٥٣٣

(٤) وجوب استظهار ركن الاستعجال فى منازعة التنفيذ المستعجلة ٥٣٤

(٥) الفرق بين وسيلة الدفاع والطلب العارض فى الاشكال ٥٣٦

(٦) دعوى عدم اعتداد بتنفيذ حكم صدر بالتواطؤ فى غيبة شاغل العين بسند قانونى ٥٣٧

(٧) طلب الغاء الحجز طلب موضوعى ٥٣٨

(٨) العبرة فى قبول الاشكال بوقت رفعه ٥٣٩

(٩) عدم إعلان السند التنفيذى يترتب عليه بطلان إجراءات التنفيذ والتمسك به لا يعتبر دفعاً شكلياً، بل دفعاً موضوعياً موجهاً الى الحق محل الخصومة، وليس لإجراءات خصومة الدعوى ٥٤٠

(١٠) متى يختص القضاء العادى وقاضى التنفيذ فرع منه بنظر الطعون فى القرارات الادارية : مثال : قرار الهدم فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط ٥٤١

(١١) طلب الغاء أمر الحجز التحفظى وعدم الاعتداد بالحجز الموقع بموجبه طلب موضوعى بطبيعته وليس طلباً مستعجلاً ٥٤٥

(١٢) عدم تطلب إعلان السند التنفيذى فى الحجز التحفظى ٥٤٨

الباب السادس

الصيغ القانونية لمنازعات التنفيذ المختلفة ٥٥١

صيغة قانونية لإشكال من المحكوم عليه ٥٥٣

صيغة قانونية لإشكال من الغير ٥٥٥

صيغة قانونية لدعوى عدم إعتداد تنفيذ حكم ٥٥٧

صيغة قانونية لدعوى عدم إعتداد بإجراءات حجز ٥٥٩
صيغة قانونية لإشكال فى تنفيذ حكم بالتصديق على صلح ٥٦٠
صيغة قانونية لدعوى رفع حجز ٥٦٣
صيغة قانونية لدعوى الإستحقاق الفرعية ٥٦٤
صيغة قانونية لدعوى إسترداد منقولات محجوزة ٥٦٦
صيغة عامة لدعوى رفع حجز ٥٦٨
صيغة دعوى رفع حجز لإنعدام أمر الحجز ٥٧٠
صيغة دعوى رفع حجز لوقوعه على أشياء مما لا يجوز الحجز عليها قانوناً ٥٧١
صيغة دعوى رفع حجز لإتخاذ طريق غير المقرر للتنفيذ على مال ٥٧٣
صيغة دعوى رفع حجز إدارى على منشأة خاضعة لقانون الإستثمار ٥٧٥
صيغة دعوى رفع حجز إدارى تحفظى موقع من مصلحة الضرائب ٥٧٧
صيغة قانونية لدعوى رفع حجز بسبب دين تأمينات اجتماعية ٥٨٠
صيغة دعوى رفع حجز على منشأة تجارية أو صناعية ٥٨٢
صيغة دعوى رفع حجز على منشأة تجارية لصدور حكم بإخلاء صاحبها ٥٨٤
صيغة دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إخطار المحجوز عليه بورقة من أوراق المحضرين ٥٨٦
صيغة دعوى رفع حجز على أجرة عقار تحت يد مستأجريه ٥٨٩
قائمة مؤقتة بتوزيع حصيلة التنفيذ للحاجزين ومن فى حكمهم ٥٩١
إعلان وتكليف بالحضور أمام قاضى التنفيذ للمناقشة فى القائمة المؤقتة ٥٩٤
صيغة قائمة توزيع إنتهائى ٥٩٥
صيغة أمر صرف على الخزانة فى توزيع ٥٩٦
صيغة دعوى بإبطال إجراءات توزيع ٥٩٧
صيغة دعوى منازعة فى تقرير المحجوز لديه ٥٩٨
صيغة قانونية لاشكال من المحكوم عليه فى حكم تحكيم ٦٠٠